

2020

سلطة الضبط
في أرقام

مهمة الضبط:

- إصدار 66 قرار من طرف سلطة الضبط في إطار المهام المخولة لها بموجب القانون،
- 675,85 مليون دينار جزائري، مبلغ العقوبات المالية المفروضة على متعاملي البريد والاتصالات الالكترونية لعدم احترامهم للالتزامات،
- المصادقة على 4 فهارس للتوصيل البيني الخاصة بمتعاملي الهاتف الثابت والنقال،
- دراسة وفحص 78 عرضا ترويجيا ودائما،
- منح 13 رقما هاتفيا (قصير / طويل).

نشر الشبكات:

- الترخيص بنشر شبكة الجيل الرابع في 4 ولايات للمتعامل أوبتيوموم تيليكوم الجزائر (جيزي)، ويتعلق الأمر بولايات: الأغواط، تبسة، النعامة وخنشلة،
- تخصيص قنوات الترددات في الحزمة (71-76 / 81-86 جيجاهيرتز) لفائدة متعاملي الهاتف النقال،
- تخصيص 15 ميغاهيرتز إضافية لفائدة متعاملي الهاتف النقال في الحزمة 2100 ميغاهيرتز.

مراقبة الشبكات:

- إجراء عملية مراقبة لـ 481 نقطة قياس (موقع) موزعة على 5 ولايات بالنسبة لتكنولوجيا الجيل الرابع،
- إجراء 20 عملية تدقيق في القيم الحدية لتعرض الجمهور للحقول الكهرومغناطيسية،
- إجراء 20 عملية مراقبة في إطار معالجة حالات التشويش المرفوعة من طرف متعاملي الهاتف النقال.

دراسة الشكاوى وحماية

المشركين:

- 7322 شكوى تم دراستها مع المتعاملين المعنيين.

الترخيص:

- تم منح و/أو الموافقة على 111 ترخيص إستغلال خدمات البريد والاتصالات الإلكترونية، موزعة كما يلي:
- 6 تراخيص لتوفير خدمات الحوسبة السحابية،
- 19 ترخيصا لتوفير خدمات مراكز النداء،
- 10 تراخيص لتوفير خدمات الجيوموقع،
- تجديد 16 ترخيصا لمختلف الخدمات (مراكز النداء، أوديوتاكس، توفير النفاذ إلى الانترنت، الشبكة الخاصة)،
- تجديد ترخيصين (2) لاستغلال خدمات البريد السريع الدولي،
- منح شهادة (1) تسجيل لاستغلال الخدمات البريدية الخاضعة للنظام الداخلي،
- منح 57 ترخيصا لاستغلال تجهيزات و/أو برمجيات التشفير.

المصادقة على التجهيزات:

- المصادقة على 475 جهاز ومنشأة لاسلكية كهربائية موجهين لأن يكونوا موصولين بالشبكة المفتوحة للجمهور (منها 4 نماذج لأجهزة مطرية للدفع الإلكتروني)،
- معالجة 334 طلب استعلام متعلق بالمصادقة على التجهيزات.

سلطة الضبط تستشير:

- أطلقت سلطة الضبط 4 استشارات موجهة لمتعاملي الهاتف النقال حول مواضيع تخص: محمولية الأرقام، التجوال الوطني، طيف الذبذبات (الجيل الرابع والجيل الخامس).

سلطة الضبط تستشار:

- إصدار 19 لائحة متضمنة لرأي سلطة الضبط تبعا لاستشارات وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ونخص بالذكر:
- مشروع المرسوم التنفيذي المتعلق بشروط استغلال الأملاك العمومية لحاجيات شبكات الاتصالات الالكترونية المفتوحة للجمهور،
- مشروع المرسوم التنفيذي الذي يحدد مبلغ المقابل المالي المطبق على أداءات خدمات التصديق الإلكتروني،
- مشروع المرسوم التنفيذي الذي يحدد شروط وكيفية تسليم ترخيص إقامة و/أو استغلال الشبكات الخاصة،
- مشروع المرسوم التنفيذي الذي يحدد نظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع شبكات الاتصالات الإلكترونية المفتوحة للجمهور ومختلف الخدمات،
- مشروع المرسوم التنفيذي الذي يحدد خصائص الأجهزة اللاسلكية الكهربائية الداخلية منخفضة المدى المستخدمة لإقامة واستغلال الشبكات الخاصة،
- مشروع المرسوم التنفيذي المتضمن الموافقة على تجديد رخصة إقامة واستغلال شبكة اتصالات إلكترونية ثابتة مفتوحة للجمهور ممنوحة إلى شركة «اتصالات الجزائر ش. ذ. أ»،
- مشروع المرسوم التنفيذي الذي يحدد شروط وإجراءات المصادقة على التجهيزات المطرية والمنشآت اللاسلكية الكهربائية،
- مشروع المرسوم التنفيذي الذي يحدد شروط تسليم الترخيص العام لإقامة واستغلال و/أو تقديم خدمات الاتصالات الإلكترونية للجمهور ومبالغ المقابل المالية والأتاوى والمساهمات السنوية المتعلقة بها،
- تفعيل محمولية الأرقام.